جامعة قاصدي مرباح – ورقلة
كلية الرياضيات وعلوم المادة

قسم الكيمياء

سنة الثانية ماستر كيمياء المحيط — المدة: 1 سا و30 د

الإجابة النموذجية لامتحان في مادة قانون البيئة

الإجابة النموذجية على الأسئلة:

س1: ماهو التعريف القانوني للبيئة حسب التشريعات الجزائرية، المصرية والفرنسية. (3 ن)

- **البيئة في التشريع الجزائري:** بالرجوع إلى القانون رقم 10/03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة ، نجد أن المشرع الجزائري لم يعط تعريفا دقيقا للبيئة ، حيث نجد المادة 2 منه تنص على أهداف حماية البيئة فيما تضمنت المادة 03 منه مكونات البيئة. يمكن اعتبار البيئة ذلك المحيط الذي يعيش فيه الإنسان بما يشمله من ماء هواء، تربة، كائنات حية و غير حية و منشآت مختلفة، و بذلك فالبيئة تضم كلّ من البيئة الطبيعية و الاصطناعية.

- **البيئة في التشريع الفرنسي:** عرف المشرع الفرنسي البيئة ضمن المادة الأولى من القانون الصادر في 10 -07 -1976 المتعلق بحماية الطبيعة بأنها : مجموعة من العناصر التي تتمثل في الطبيعة، الفصائل الحيوانية و النباتية، الهواء، الأرض، الثروة المنجمية و المظاهر الطبيعية المختلفة. يبرز من خلال هذا التعريف أن المشرع الفرنسي قد قام بحصر مفهوم البيئة ضمن العناصر الطبيعية فقط دون العناصر التي يتدخل الإنسان في إيجادها.

- **البيئة في التشريع المصري:** أما المشرع المصري فقد كان تعريفه للبيئة أكثر اتساعا حيث أضاف العناصر التي يتدخل الإنسان في إيجادها و ظهر ذلك من خلال الفقرة الأولى من المادة الأولى من قانون البيئة المصري بأنها المحيط الحيوي الذي يشمل الكائنات الحية و ما يحويه من مواد و ما يحيط بها من هواء و ماء و تربة و ما يقيمه الإنسان من منشآت.

س2: ماهي عناصر البيئة محل الحماية القانونية. (1ن)

يتضح لنا أن مدلول البيئة لا يخرج عن مجموعة من العناصر يمكن حصرها في:

1- **العناصر الطبيعية:** هي العناصر التي لا دخل للإنسان في وجودها و إنما هي سابقة حتى على وجود الإنسان نفسه و تتمثل هذه العناصر في ماء، هواء، تربة و كائنات حيوانية و نباتية .
2- **العناصر الاصطناعية:** و يشمل كل ما استحدثه الإنسان من منشآت و ذلك من أجل إشباع حاجياته و متطلباته الأساسية و حتى الكمالية.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

جامعة قاصدي مرباح – ورقلة
كلية الرياضيات وعلوم المادة

س3: ماهو مفهوم تلوث البيئة حسب تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة لسنة 1956. (2ن)

مفهوم تلوث البيئة حسب تقرير المجلس الإقتصادي و الاجتماعي التابع لألمم المتحدة لسنة 1956: التغيير الذي يحدث بفعل التأثير المباشر أو غير المباشر للأنشطة الإنسانية في تكوين أو في حالة الوسط على نحو يخل ببعض الاستعلامات أو الأنشطة التي كانت من المستطاع القيام بها في الحالة الطبيعية لذلك الوسط.

س4: ما علاقة البيئة بالتنمية المستدامة وفق نص المادة:4 من القانون رقم: 10/03. (1ن)

بالرجوع إلى **نص المادة 4 من القانون رقم : 03/ 10** المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة نجد أن لهذه الأخيرة : " مفهوم يعني التوفيق بين تنمية اجتماعية و اقتصادية قابلة للاستمرار و حماية البيئة أي إدراج البعد البيني في إطار تنمية تضمن تلبية حاجات الأجيال الحاضرة و الأجيال المستقبلية.

س5: تم عقد الكثير من المؤتمرات التي تحمل في طياتها هدف واحد وهو الاهتمام بحماية البيئة اذكرها مع الشرح باختصار. (3ن)

أ- **مؤتمر استكهولم حزيران 1972** : عقد هذا المؤتمر بين 9 و 1 جوان 1972 بالسويد؛ وكان هو المؤتمر الأول الذي يعقد تحت رعاية الأمم المتحدة حول البيئة الإنسانية، حيث انتهى المؤتمر على تبني 21مبدأ و 117 توصية . فالفقرة السادسة من الإعلان الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة باستكهولم نادت : "إن صوت البيئة البشرية وتحسينها لأجيال الحاضر والمستقبل، أصبح هدفا لا سبيل لبني الإنسان إلى تحقيقه ." وأكثر المبادئ التي أسفر عنها المؤتمر صراحة ووضوحا المبدأ الحادي والعشرون والذي ألزم الدول بالحفاظ على البيئة وطلب منها * : التعاون للحفاظ على الطبيعة من خلال العمل المشترك.

ب- **مؤتمر قمة الأرض:** انعقد في النصف الأول من شهر يونيو عام 1992 وفي مدينة ريو دي جانيرو بالبرازيل، وهو أكبر اجتماع عالمي في التاريخ حيث ضم ممثلي 191 دولة، استهدف حماية كوكب الأرض وموارده ومناخه ووضع سياسة للنمو العالمي والقضاء على الفقر مع المحافظة على البيئة .وقد انقسم المؤتمرون إلى اتجاهين أساسيين* :دول الشمال الغنية رأت أن:"حماية البيئة هي الهدف الأهم للأمم المتحدة ما لم تصطدم بمصالحها الاقتصادية* ."دول الجنوب الفقير أكدت أن الهدف من المؤتمر هو:"التنمية ومحاربة الفقر ولو على حساب البيئة واستنزاف الموارد"

ت- **مؤتمر ريو + 20:** إن مؤتمر ريو + 20 هو الأسم المختصر لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة، الذي عقد في ري ودي جانيرو، البرازيل في حزيران 2012. وقد أسفر المؤتمر على نواحي إيجابية تحدد الوثيقة الرؤية في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر من خلال* :نقل التكنولوجيا من الدول المتقدمة إلى الدول النامية* .المسؤوليات المشتركة والمتباينة في الوقت نفسه .

نواحي سلبية: بدلا من الدعوة بشكل واضح، اتفقت الدول على المبادرة في التفاوض على اتفاق تنفيذ في أقرب وقت ممكن وذلك لتناول موضوع:"الحفاظ على التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية واستعماله بشكل مستدام".

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

س6: ماهي مصادر قانون حماية البيئة (اشرح باختصار). (2ن)

أ- المصادر الداخلية

1- **التشريع:** وهو عبارة عن مجموعة القواعد المكتوبة التي تضعها السلطة العامة المختصة في الدولة، وإذا كان التشريع يعتبر، بوجه عام، أهم المصادر

2- **العرف:** والذي يقصد به في قانون حماية البيئة مجموعة القواعد القانونية التي نشأت في مجال مكافحة - التعدي على البيئة والحفاظ عليها، وجرت العادة بإتباعها بصورة منتظمة ومستمرة، بحيث ساد الاعتقاد باعتبارها ملزمة وواجبة الاحترام .

3- **الفقه:** وهو عبارة عن آراء ودراسات علماء القانون وتوجهاتهم بشأن تفسير القواعد القانونية.

ب- المصادر الدولية الاتفاقيات الدولية والتي تعتبر من أفضل الوسائل نحو إرساء دعائم قانون حماية البيئة، ويرجع السبب في ذلك إلى عدة عوامل منها الطبيعة الدولية لمشكلة البيئة، والتي تقتضي التعاون والجهود الجماعية لحلها، ومنها أيضا وجود المنظمات الدولية العامة والمتخصصة، التي تعمل على تقديم عون حقيقي في مجال إعمال قواعد حماية البيئة كالمنظمة البحرية الدولية، ومنظمة اليونسكو، ومنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

س7: لقد حدد القانون 10/03 المبادئ الأساسية لحماية البيئة فذكرها. (2ن)

- مبدأ المحافظة على التنوع البيولوجي
- مبدأ عدم تدهور الموارد الطبيعية.
- مبدأ الإستبدال
- مبدأ الإدماج
- مبدأ النشاط الوقائي وتصحيح الأضرار البيئية بالأولوية عند المصدر.
- مبدأ الحيطة
- مبدأ الملوث الدافع
- مبدأ الإعلام والمشاركة

س8: ماهي الوسائل الإدارية الوقائية لحماية البيئة (اشرح باختصار). (3ن)

أ- **نظام الترخيص:** يقصد بالترخيص الإذن الصادر عن الإدارة المختصة لممارسة نشاط معين، والترخيص ما هو إلا وسيلة من وسائل الضبط الإداري، وهو عبارة عن قرار صادر عن السلطة العامة، الهدف منه تقييد حريات الأفراد بما يحقق النظام العام داخل المجتمع، ولهذا الأسلوب تطبيق واسع في مجال .الخاص بضرورة الحصول رخصة.

ب- **نظام الحظر و الإلزام:** بجانب نظام الترخيص والذي يعتبر أهم وسيلة تستعمله الإدارة في مجال حماية البيئة، نجد نظام الحظر والإلزام وكذلك نظام التقارير.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ت- نظام الحظر: يعتبر الحظر وسيلة قانونية تقوم بتطبيقه الإدارة عن طريق القرارات الإدارية، تهدف من خلاله منع إتيان بعض التصرفات بسبب الخطورة التي تنجم عن ممارستها، وكما أشرنا إليه سابقا فإنه من خصائص قواعد قانون حماية البيئة أن أغلبها عبارة عن قواعد آمرة، لا يمكن للأفراد مخالفتها باعتبار ها تتصل بالنظام العام فالحظر صورة من صور القواعد الأمرة التي تقيد كل من الإدارة والأشخاص الذين يزاولون نشاطات مضرة بالبيئة.

ث- نظام الإلزام: لقد سبق الإشارة أنه من خصائص قانون حماية البيئة، أنه ذو طابع تنظيمي آمر، فمن هذه الخاصية يجد نظام الإلزام مصدره، كما يجد أصله ضمن مبدأ النشاط الوقائي وتصحيح الأضرار البيئية بالأولوية عند المصدر والإلزام هو عكس الحظر، ألن هذا الأخير إجراء قانوني وإداري يتم من خلال منع إتيان النشاط، فهو بذلك يعتبر إجراء سلبي، في حين أن الإلزام هو ضرورة القيام بتصرف معين، فهو إجراء إيجابي .لذلك تلجأ الإدارة لهذا الأسلوب من أجل إلزام الأفراد على القيام ببعض التصرفات لتكريس الحماية والمحافظة على البيئة.

ج-نظام التقارير: يعد نظام التقارير أسلوب جديد استحدثه المشرع بموجب النصوص الجديدة المتعلقة بحماية البيئة، ويهدف هذا النظام إلى فرض رقابة لاحقة ومستمرة على النشاطات والمنشآت أو ما يسمى بالمراقبة البعدية، لهذا فهو يعتبر أسلوب مكمل لأسلوب الترخيص، كما أنه يقترب من الإلزام كونه يفرض على صاحبه تقديم تقارير دورية عن نشاطاته حتى تتمكن السلطة الإدارية من فرض الرقابة، وهو أسلوب يسهل على الإدارة عملية متابعة التطورات الحاصلة على النشاطات والمنشآت التي تشكل خطرا على البيئة، فبدال من أن تقوم الإدارة بإرسال أعوانها للتحقيق من السير العادي للنشاط المرخص به، يتولى صاحب النشاط بتزويد الإدارة بالمعلومات والتطورات الجديدة، ويرتب القانون على عدم القيام بهذا الإلزام جزاءات مختلفة .

س9: ماهي الجزاءات الإدارية المترتبة عن مخالفة الإجراءات (اشرح باختصار). (3ن)

-الإخطار ووقف النشاط

الإخطار: قصد بالإخطار كأسلوب من أساليب الجزاء الإداري تنبيه الإدارة المخالف لاتخاذ التدابير اللازمة لجعل للمقاييس القانونية المعمول بها .نشاطه مطابقاً وفي الواقع نجد أن هذا الأسلوب ليس بمثابة جزاء حقيقي، وإنما هو تنبيه أو تذكير من الإدارة نحو المعني على أنه في حالة عدم اتخاذ المعالجة الكافية التي تجعل النشاط مطابقا للشروط القانونية فإنه سيخضع للجزاء المنصوص عنه قانوناً ، وعليه فإن الإخطار يعتبر مقدمة من مقدمات الجزاء القانوني

الوقف المؤقت للنشاط: ينصب الإيقاف غالباً على نشاط المؤسسات الصناعية، والوقف المؤقت هو عبارة عن تدبير تلجأ إليه الإدارة في حالة وقوع خطر بسبب مزاولة المشروعات الصناعية لنشاطاتها، والذي قد يؤدي إلى تلويث البيئة أو المساس بالصحة العمومية .هو عبارة عن إجراء يتخذ بمقتضى قرار إداري، وليس الوقف الذي يتم بمقتضى حكم قضائي.

سحب الترخيص لقد سبق الإشارة إلى أن نظام الترخيص يعد من أهم وسائل الرقابة الإدارية، لما يحققه من حماية مسبقة على وقوع الاعتداء، ولهذا فسحبه يعتبر من أخطر الجزاءات الإدارية التي خولها المشرع للإدارة، للمقاييس القانونية البيئية من والتي يمكن لها بمقتضاه تجريد المستغل الذي لم يجعل من نشاطه مطابقاً الرخصة.

بالتوفيق

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner